مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية
تجاه منطقة الساحل الإفريقي

THE FUTURE CHALLENGES OF ALGERIA'S FOREIGN POLICY
TOWARDS THE AFRICAN SAHEL

عمراني رباب*[1]، مسعود شنان[2]
[1]طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ،عضو مخبر البحوث والدراسات السياسية
e-mail: **omranirabab@gmail.com**
[2]أستاذ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

تاريخ الإرسال: 2018-06-20، تاريخ القبول: 2019-05-26 تاريخ النشر: 2019-12-26

ملخص:

شكلت أحداث الربيع العربي وما عرفته من تحولات جوهرية مست بعض النظم العربية والإفريقية ككل, لما أفرزته من تحولات سياسية ألقت بظلالها على الأمن الإقليمي, في إحداث شرخ امني اجتاز حدود الدولة الواحدة ليتعداها بذلك إلى البيئة الإقليمية, نظرا لاتساع رقعة التهديدات الأمنية وإمكانية توريدها لتصبح بذلك تهديدات قومية عابرة للأوطان,من ذلك ما أنتجته الأزمة الليبية وما تلاها من انفلات امني كبير,شكل فيه انتشار السلاح الليبي في المنطقة,إحدى الأسباب الجوهرية في تفجير الوضع في مالي. الذي أربك هو الأخر النظام الجزائري, لإدراكه التام أن تأزم الأوضاع في ليبيا و تجدد خطر الديناميكية التفكيكية في مالي ودخول القوى الكبرى على الخط لتغذيتها,هي إحدى الملفات الحساسة التي توثر في معادلة الاستقرار الوطني للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي,والتي تعمل الجزائر منذ التسعينات على إخمادها بتفعيل مبادراتها الدبلوماسية لذلك, إلا أن ذلك لم يؤتي ثماره في الوقت الراهن, فتصاعد حدة هذه التحديات الأمنية وعدم القدرة على السيطرة عليها على الأقل في الوقت الحالي.افقد الدبلوماسية الجزائرية نجاعتها في المحيط الإقليمي.وفرض عليها التفكير في تبني إستراتيجية إقليمية واضحة تجاه منطقة الساحل الإفريقي تمنحها القدرة الكافية للمواجهة المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الساحل الافريقي ; التهديدات اللاتماثلية ; الاستراتيجية الجزائرية

Summary:

The events of the Arab Spring and the fundamental changes that took place in some Arab and African regimes as a whole, because of the political transformations that cast a shadow over regional security, led to a security breach that transcended the borders of the one state, thus

* Corresponding author, e-mail : omranirabab@gmail.com

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

extending it to the regional environment due to the wide range of security threats and their availability eventually creating transnational national threats, including the consequences of the Libyan crisis and subsequent major security breaches, in which the spread of Libyan weapons in the region was one of the main reasons for the bombing of the situation in Mali which confused the Algerian regime. In order to realize that the crisis in Libya and the renewal of the threat of decomposition in Mali and the entry of major powers on the line to feed it is one of the sensitive issues affecting the equation of the national stability of Algeria towards the African Coast which Algeria has been working on since the 1990s. This has not borne fruit at the moment, escalating these security challenges and the inability to control them at least for the time being. Algerian diplomacy has lost its effectiveness in the regional environment. It has had to consider adopting a clear regional strategy towards The African Coast to grant sufficient capacity to meet the future.
Key Words: African Sahel, Asymmetric Threats, Algerian Strategy

مقدمة:

منطقة الساحل الإفريقي, الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الإفريقية, لم تكن تعني خلال العقود الماضية سوى عناوين خاطفة عن التوتر العرقي والقبلي, حتى تحولت اليوم إلى قطب الرحى في السياسات الأمنية الدولية بعد أن باتت تشكل اليوم خطرا عابرا للحدود الإقليمية, والجزائر هي إحدى هذه الدول التي تحظى منطقة الساحل بالنسبة لها في الوقت الراهن أهمية قصوى في توجهات سياستها الخارجية لدرجة اعتبارها من وجهة نظر معينة إحدى المجالات الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية حيث فرضت الرهانات الجديدة في هذه المنطقة تحويل المجال الحيوي الأساسي لها من المنطقة المتوسطية إلى منطقة الساحل الإفريقي وذلك لما تعلق بمضامين النسق الأزموي المتشكل في هذه المنطقة الذي أصبح يحظى باهتمام عالمي وفق لاستراتيجيات مختلفة تهدف لتحقيق مصالح الدولة ودعم الأمن القومي فيها. بالنسبة لجملة الاستراتيجيات المتاحة لها تجاه منطقة الساحل فهي مختلفة باختلاف المقترب المناسب والدور الذي يفترض للجزائر أن تلعبه من اجل غاية الأمن والتفوق الإقليمي. وذلك في ظل وجود تنازع للأدوار بين أطراف القوى الكبرى (فرنسا-أمريكا) في المقدمة وأخرى بين القوى الإقليمية (الجزائر-المغرب) على وجه الخصوص ما أصبح بدوره يشكل هو الأخر تحديا من التحديات المستقبلية التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة, بحكم ما فرضته من أخطار ازدادت وتيرتها فأصبحت السبب المغذي «لتطور النزعات الانفصالية وتصاعد التهديدات اللاتماثلية».انطلاقا من هذا فجوهر إشكاليتنا هو:

-كيف يمكن أن تكون الإستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل تصاعد وتيرة التحديات

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

الأمنية المستقبلية؟

ومن هنا يمكننا تناول في هذه الورقة المحاور التالية:

-التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي:سياسيا/اقتصاديا /مجتمعيا.

-التحديات الأمنية المستقبلية:

-تطور الأزمات الإقليمية(ليبيا نموذجا)وتدخلات القوى الكبرى في ذلك.

-تطور النزعات الانفصالية

-تطور التهديدات اللاتماثلية

-انعكاسات التحديات الأمنية على الإستراتيجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي(إستراتيجية المواجهة)

-1التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي: إقتصاديا/مجتمعيا/سياسيا

قبل التعرف على خصوصية الساحل,سنعرج على الحيز الجغرافي الذي تشغله هذه المنطقة والإطار الجيبوليتيكي لها لما له من أهمية في إضفاء هذا الطابع من الخصوصية.

فجيبوليتيكيا منطقة الساحل هي منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الاوراسية,باعتبارها منطقة القلب حسب «ماكيندر وبرجينسكي»,وبالتالي تقع منطقة الساحل في الدائرة الخارجية المحيطة بالمجال الحيوي ذو البعد العالمي-اوراسيا-ويمكن تصنيفها بالمجال الحيوي الثانوي الذي يخضع لمنطق المجالات الثانوية التي تعتمد عليها القوى الكبرى لابتلاع المزيد من المجالات الحيوية إفريقيا.من المحيط الأطلسي غربا إلى القرن الإفريقي شرقا.وفي الوقت ذاته ينظر للساحل الإفريقي على انه الظهير الخلفي للمنطقة الاورو متوسطية[1].

أما جغرافيا:يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء, فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي,وهو عبارة عن شريط يضم عدة دول:

السودان,تشاد,مالي,موريتانيا,السنغال,النيجر, وكثيرا ما يتم توسيعه لحسابات جيواقتصادية ليشمل كل من بوركينافاسو,نيجيريا أثيوبيا وحتى جزر الرأس الأخضر[2].

إقتصاديا: في العقود الأخيرة دول الساحل كانت معروفة في معظمها بالمشاكل الاقتصادية والبيئية لدرجة أن مصطلح الساحل ارتبط عموما بثلاثي الجفاف وتدهور مظلة الصحراء النباتية المتقدمة,غياب التنمية,الفقر المدقع للكثيرين من مختلف السكان. فإذا أخذنا الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أو مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما كمرجع لوجدنا أن دول الساحل من بين البلدان الأكثر فقرا في العالم,حيث يعيش أزيد من نصف السكان تحت عتبة الفقر,أي اقل من2 دولار يوميا في اليوم[3].على الرغم من كل ما يعزى به لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص والمتعلق نحو مزيد من تدهور الاقتصاد,إلا أن هذا لم يمنع من وجود بوادر تنمية اتسمت ببداية النمو الحقيقي للقارة الإفريقية ككل.إذ تحقق نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب على

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

مدى السنوات إلى 15 الماضية فمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تضاعف أكثر من 2٪ خلال الثمانينات والتسعينيات إلى ما فوق 5٪ بين عامي 2001 و2014.[4] ناهيك على التحدي الأمني, إذ تم تعزيز الانتعاش الاقتصادي في 2016 بعد الركود في 2012 (80_ بالمائة) نتيجة للازمة الأمنية في مالي, فالانتعاش بدأ في 2013 بنسبة نمو حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي Pib)) بـ 3,2 بالمائة[5].

-مجتمعيا: تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي, أضحى متغيرا بنيويا يؤثر كثيرا على البناء الاجتماعي إلى درجة أن المنطقة أصبحت فسيفساء إثنية واسعة وتتشكل من عدة أعراق تتباين في أنماط معيشية مختلفة,فمالي تتكون عرقيا مثلا: من البامبارا والسونغاي ولبولس والكانوري والتوارق والعرب,بينما نجد في النيجر قبائل الهاوسا والجرما وغيرها[6]. كل هذا التعدد الديني ليس فقط من حيث العرف,بل في الجانب الديني كذالك بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية,علاوة على ذلك أثرت أيضا الطبيعة الأنثروبولوجية المعقدة للمجتمعات المحلية في مسار البناء السياسي للدول نتيجة للهيمنة الإثنية على الفضاء العام في دول الساحل الإفريقي, الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الدول في المنطقة[7],داخلها وحتى بين دول الإقليم ذاته ساهم بشكل كبير في خلق مشاكل التقسيم الاستعماري(نظرا للتقسيم العشوائي الذي قامت به القوى الكبرى مراعية في ذلك لمصالحها الحيوية مختزلة لواقع التنوع الذي ميز المجتمعات الإفريقية منذ مابعد الاستقلال) فكانت نتيجة هذا التقسيم,أن توزعت الجماعات الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية, وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية المختلفة التي لا يجمعهما إي إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية[8].لم يكن التقسيم الاستعماري السبب الفريد فيها بل يعزى ذلك أيضا لفشل الأنظمة السياسية في التعاطي مع التعدد العرقي والديني القائم في مجتمعاتها.

-سياسيا: يمكن وصف واقع منطقة الساحل الإفريقي السياسي من خلال متغيرين أساسين:

أزمة بناء الدولة: حظيت مسالة تشكل الدولة في إفريقيا بسجلات واسعة في الأدبيات الإفريقية نظرا لخصوصية تشكل الدولة الحديثة في إفريقيا» دولة مابعد الاستعمار»انطلاقا من اعتبار الدولة الحديثة في إفريقيا بمثابة نسخة افريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام. كما يمكن القول بان مسالة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولية(أسس بناء الدولة)في التاريخ الإفريقي المعاصر, وهو ما يفسر رفض فكرة « الدولة»من قبل المجتمع,وهو الأمر الذي أكده «غوردن هايدن» حيث يرى بأنه- باستثناء إثيوبيا-لم تستطع المجتمعات الإفريقية)جنوب الصحراء(أن تطور بنفسها أنظمة دولتيه[9],هذا من جهة ومن جهة أخرى تضافرت مجموعة من العوامل على ذلك تمثلت:عدم استقلالية القرار السياسي لدول الساحل الإفريقي المرتبط أساسا بدوائر خارجية, فبعد استقلال إفريقيا ترك المستعمرون الأوربيون وراءهم جماعة كونوهم تكوينا خاصا وحافظوا على الارتباط بهم مستغلين حاجة الدول حديثة الاستقلال إلى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديد.[10]

مجلة الحقوق والعلوم الانساني ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

-**أزمة النظام السياسي والية انتقال السلطة**:يبدو تداول السلطة في إفريقيا الذي يتم بصورة شكلية مشوهة غير ضمنية أزمة حقيقية, تتعدد مظاهرها وتنعكس نتائجها,فأي حدث يقع في القارة يمكن إرجاعه إلى الأسلوب الذي من خلاله تم تداول السلطة, فعدم الاستقرار السياسي والأمني وإعاقة التنمية في إفريقيا كلها أوجه لداء واحد وهو التناحر بين زمر الحكم في القارة وانشغالهم بأمور السلطة أكثر من اهتمامهم بتنمية دولهم.

على الرغم من أن القارة الإفريقية شهدت منذ منتصف الثمانينيات تجارب ناجحة في التداول السلمي للسلطة ظهرت في إجراء انتخابات تعددية في عدد من الدول, وتنحي بعض القيادات بصورة سلمية عن السلطة ظهرت في إجراءات انتخابات تعددية في عدد من الدول نزولا على رغبة الإرادة الشعبية, وتحول الحكم في بعض الدول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني إلا أن هذه الإجراءات لم تؤدي لانتشار الاستقرار في القارة[11],فمع حلول عقد التسعينات بدأت تظهر مرة أخرى نذر عودة الانقلابات العسكرية للقارة[12],وهذا مايؤكد على عسكرة السياسة في منطقة الساحل وفي إفريقيا بصفة عامة .

-2التحـديات الأمنيــة المستقبليـــة:

2--1تطور الأزمات الإقليمية(ليبيا نموذجا)وتدخلات القوى الكبرى:

حين تقرر الدول الكبرى التدخل في أماكن ما لحماية مصالحها فإنها تستنفر كل مالديها من أدوات مادية وبشرية للوصول إلى أهدافها. ومنطقة الساحل هي إحدى الأماكن التاريخية التي لم تفرط فيها فرنسا بدعم من أمريكا والدليل على ذلك هو أن الأراضي التي حددتها فرنسا عام 1957 لضمها إلى التراب الفرنسي في إطار ما أسمته«organisation commune des régions sahariennes ‘ l» ,التي تم التخلي عنها في 1962 بسبب استقلال الجزائر هي نفس المساحة التي حددتها اليوم قوات الافريكوم.فالهجمة الاقتصادية الفرنسية يبدو أنها تحتاج إلى دعم عسكري كي تستمر والقوة الاستعمارية التقليدية مازالت تقف في وجه أي تقارب صيني مع الدول الإفريقية وتحاول احتكار الموارد الأولية[13].هذا ما يدخل ضمن إطار«التنافس الأجنبي في ساحات الساحل الإفريقي» الذي غيرت صراعاتها في المنطقة مجرى الكثير من الأحداث في المنطقة كما هو الحال بالنسبة للمشهد الليبي الذي شكل فيها «اتفاق الصخيرات المغربية» منعرجا أخر بتجدد الأزمة بين الفرقاء الليبيين. حيث في البداية هلل الكثيرون داخل وخارج ليبيا للاتفاق السياسي) الذي ابرم بين الأطراف الليبية في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015, برعاية أممية والذي اعتبره البعض بداية النهاية لحقبة انتقالية.إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا الاتفاق حملت بذور فنائه مبكرا, عندما جعلت مهام القائد الأعلى للجيش الليبي من اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء, وهو الأمر الذي رأى فيه نواب المنطقة الشرقية تحييدا لدور خليفة حفتر واستبعاده نهائيا من اللعبة السياسية.كما أن مجلس النواب ظل رافضا للتشكيل المقترح,وبدا في تعبئة الرأي العام على أرضية أن الاتفاق السياسي يلحق الكثير من الضرر بليبيا باعتباره لا يوفر الحد الأدنى من التوافق بين الشرق والغرب ويعد بمثابة فرض وصاية دولية عليها[14],ولعل مايؤكد ذلك هو سرعة تعجيل المبعوث الاممي الخاص

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

للامين العام للأمم المتحدة في ليبيا» مارتن كوبلر» بتوقيع اتفاق الصخيرات قبل أن يحظى بموافقة كاملة من برلمان طبرق والمؤتمر الوطني الليبي, كما يعكس هذا التسارع الدولي والإقليمي في توقيع الاتفاق الرغبة في إيجاد حكومة ليبية تمرر التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا,لتعزيز القدرات العسكرية للحكومة الجديدة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية[15]والموقف الأمريكي هو في الحقيقة مرتبط بالنفط والغاز,غير أن ذلك لايتصل مباشرة بالمصلحة الأمريكية النفطية, بل هناك جوانب لابد من مراعاتها كتامين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا من جهة والعمل على حرمان المنافسين كالصين من الموارد من الجهة الثانية, وفي المقابل نجد الموقف الفرنسي الذي يتناغم والموقف الروسي,إذ أصبحت روسيا مؤخرا تلعب دورا قريبا من الدور الفرنسي[16],بل وأدى بقوات الناتو المساهمة في مقتل القذافي للوقوف أمام التوسع الروسي في المنطقة,كما إن تركيزها الأول على الأرجح سيكون على»منطقة الهلال النفطي» في ليبيا,انطلاقا من توجهاتها التوسعية الرامية إلى المزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط[17].

3--2 تطور التهديدات اللاتماثلية:

-1 **الدولة الفاشلة:** يعيد هذا المصطلح توصيف مرحلة كانت عليها كثير من الدول في مطلع الحقبة الاستعمارية لم تكن فيها الدول الحديثة قد تشكلت بعد,أما ألان فإننا نتابع دورة جديدة من الدورات الاستعمارية «إذ أن إفشال الدول هو جزء من الخطة الاستعمارية التي لها ما بعدها, فالدورة الاستعمارية في نقل الدول إلى حالة الدولة الفاشلة تبدأ بتحريك عوامل التفكيك الداخلي عبر آليات متعددة,تتضمن خططا لعزل الدول المستهدفة وحصارها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا, لتتآكل قدراتها على الصعيد الدولي[18].

إن كل المؤشرات الدالة على الفشل اجتمعت في دول الساحل. وذلك بسبب السياسات التي انتهجتها هذه الدول بعد الاستقلال,فالممارسات السياسية أفرزت أنظمة تسلطية,بالإضافة إلى غياب ردود فعل قوية من حكومات المنطقة بعدم قدرتها على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة, وهذا ما يحدث بالفعل مع مالي.إذ تعتبر مالي إحدى الدول الواقعة في منطقة الساحل[19].ولعل تدهور الأوضاع فيها خصوصا بعد الانقلاب العسكري على الرئيس أدى إلى انتشار العديد من إعراض الدولة الفاشلة الغير قادرة على مراقبة جميع أقاليمها[20].

-2 **تطور نشاط الظاهرة الإرهابية:**يكمن التهديد الرئيسي الذي يتمركز في منطقة الساحل, في منظمة «القاعدة في المغرب الإسلامي»,حيث عملت القاعدة منذ سنوات تحت تأثير الضغط عليها في المشرق الإسلامي,(أفغانستان ,الجزيرة العربية)على نقل ثقلها الميداني,من منطقة الشرق, نحو الغرب الإسلامي, وذلك للبحث عن ملاذات أمنة في منطقة الساحل الإفريقي[21],وفعليا استحقت المنطقة بجدارة صفة» البيئة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية «بل الأكثر من ذلك هي موقع لأنشطة استخباراتية دولية, للرصد والعمليات الخاصة, في منطقتي المغرب العربي, ودول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .ولعل مما ساعد على استفحال أفراد تنظيم القاعدة,هو البيئة المناسبة حيث تعتبر الدول التي ينتشر التنظيم على أراضيها بشكل مباشر,وهي موريتانيا ومالي والنيجر والجزائر, من

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

اكبر دول إفريقيا بل والعالم, ضخامة من حيث المساحة,وازداد هذا التنظيم قوة بتدعيمه بـ 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضغط عليهم إلى الصحراء الإفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم[22],وفي 24 جانفي2007 اضطرت إلى تحويل نشاطها الإرهابي إلى الساحل الإفريقي, نتيجة للمحاصرة العسكرية الكبيرة لها في الجزائر هنا قد تحولت من العمل المحلي الداخلي نحو العمل الإقليمي, حيث أصبحت جماعات إرهابية عبروطنية بالتعاون مع شبكات إرهابية في منطقة الساحل وأوربا[23].وأعلنوا عن جملة من الأهداف في المنطقة أهمها:-تحرير المنطقة من الوجود الأجنبي الصليبي ومن الموالين له من الأنظمة وإقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية.[24]

استطاع تنظيم»القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي «لفت الأنظار إلى الساحل الإفريقي»عبرعملياته الإرهابية كما ونوعا,هذا التزايد في نشاطها الإرهابي في المنطقة كان له ارتداد استراتيجي واثر مباشر على الجزائروأمنها, ففضلا عن التدهور الأمني,فان الاتصال الهيكلي لمختلف هذه الجماعات بالجماعات الإرهابية المتمركزة قياداتها بالجزائر,ما كان له إلا أن يزيد من رفع درجات تأثيرها في ترتيبات بناء السياسة الأمنية الجزائرية,كما زاد التقارب الذي وصل إلى حد الارتباط, بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال»وتنظيم القاعدة «خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بعد أن أضفى ظهور هذا التنظيم الناشئ خصوصية على الفعل الإرهابي لاعتباره فرعا من تنظيم القاعدة الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب. الأمر الذي جعل من الساحل الإفريقي ساحة حرب فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر بسبب انفتاحها عليه جغرافيا, وارتباط التنظيم الإرهابي الناشط على ساحاته بقادة جزائريين من جهة ولما باتت تستقطبه المنطقة من استراتيجيات أمنية لعدة لدول من خارج المنطقة من جهة أخرى[25],وهنا ترى السلطات الجزائرية أن تنظيم القاعدة ليس مجرد جماعة إرهابية محلية يمكن القضاء عليها, بالنظرالى ما شهدته من هجمات إرهابية مهمة مقارنة ببقية الدول, حيث تم تسجيل أعلى نسبة من الهجمات الإرهابية خلال سنتين 2007-2008 وهجوم سنة 2012,الذي استهدف قوات الأمن الجزائرية في منتصف فيفري 2012 في أقصى الجنوب الجزائري .والذي خلف مقتل 7 إرهابيين[26] ,هذا بالإضافة للاعتداء الإرهابي على» منشاة تيغنتورين» الغازية بالجنوب الجزائري مطلع 2013 الذي أعاد إلى الأذهان صورة الإرهاب الدموية[27],إلا أن هذا اعتبر الحدث الأمني الأبرز, بما انه لم يمس الجزائروحدها وإنما رعايا من عشرات الدول العاملة في المنطقة.

-3 **الهجرة غير الشرعية:**تعد الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي, النيجروالتشاد.سواء كدولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين خارج حدودها الجغرافية أو كدولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين بمختلف أجناسهم القادمين من جنوب الصحراء, مالي, النيجر, تشاد, بوركينافاسو,وقد وصل عدد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى أكثر من9 ألاف مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة دخلت الحدود الجزائرية بطريقة غير شرعية[28],وكل هذا كان

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

مرده للانفتاح الطبيعي لجنوب الجزائر على دول الساحل اثر فيه ,فولاية تمنراست الواقعة بأقصى الجنوب الجزائري, هي من بين أكثر الولايات الوطن انتشارا لمظاهر الهجرة الغير شرعية,واكبر نقاط عبور المواطنين الأفارقة باتجاه ولايات الشمال الجزائري, ومنه إلى ضفاف المتوسط الشمالية بأوربا[29].

-4 **الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات**:تعتبر منطقة الساحل مرتعا لانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات منذ عدة عقود بفعل الصراعات التي شهدتها المنطقة.فبالنسبة للأولى,بعد انهيار نظام معمر القذافي عمت فوضى السلاح التي أدت إلى تازيم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدا هذا الانتشار عن طريق التجار ثم مالبث إن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه,منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة[30],حيث أقرت المراكز المتخصصة عدد قطع الأسلحة المنتشرة داخل ليبيا وحدها بحوالي20 مليون,نتيجة فتح مخازن السلاح ونظرا لطول الحدود الليبية مع الجزائر, والتشاد والنيجر, وعدم قدرة هذه الدول جميعها على مراقبة حدودها بصورة دقيقة طرح فرضية انتقال هذا السلاح إلى خارج حدود ليبيا سواء من طرف الجماعات الإرهابية المتطرفة أو تجار السلاح.

وما تضبطه أسلاك الأمن الجزائرية المختلفة (حرس الحدود,وحدات الجيش الوطني الشعبي,) من أسلحة,[31]هو دليل على استفحال ظاهرة انتشار السلاح بكل أنواعه.

أما بالنسبة ل**تجارة المخدرات فقد** أصبحت منطقة الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الامريكولاتينين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية والجنوبية, فطريق الكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواقا جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات[32],الذي ساهم الاتفاق الموقع من طرف «التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا « الايكواس» الذي يضمن حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات- في توفير مجالا يستغله المجرمون لتسهيل التهريب عبر الحدود[33].وحسب أخر الإحصائيات الواردة في تقارير منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أن تجارة وتهريب المخدرات عبر الساحل الإفريقي يتجاوز أحيانا أكثر من 20 مليار دولار سنويا وان 40 بالمائة من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جوا[34].أما الحديث عن العلاقة التي تربط الإرهاب بالجريمة المنظمة في إطار مايسمى(بتحالف الإرهاب والجريمة المنظمة) فيمكن أن تتجسد من خلال عنصرين أساسين هما:المصلحة أي بتوفر هذه العلاقة على عنصر المصلحة المتبادلة,فتؤمن الجماعات الإرهابية الحماية للجريمة المنظمة أثناء قيامها بعمليات التهريب.مقابل أن تحصل الجماعات على إمداد مالي شريطة هذه الحماية وفي نفس الوقت تخاف الجماعات الإرهابية من تحول نشاط الجريمة المنظمة حولها,وعليه يبدو التعاون بين الطرفين الحل الأمثل.

3--3 تطور الحركة الانفصالية:(ديناميكية الأخطار التفكيكية)

في دراسة»لميكولاس فابري»عن دور **المتغير الخارجي في تعزيز النزعة الانفصالية**[35], يلاحظ أن ثمة ديناميكية

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

تفكيكية يتم تفعيلها من الخارج وتهدف إلى تقسيم الدول الوطنية مثلما كان الحال مع السودان باتت تهدد دول أخرى في إفريقيا مثل مالي,أو بعبارة أوضح هي: **تمرير لمشروع «الهلال السامي»**.

يقوم هذا المشروع على إقامة تحالفات بين» ثالوث الطوارق والأكراد واليهود «على الرغم من البعد الجغرافي الطبيعي والبشري بين أماكن وجود الأطراف الثلاثة ومناطق استيطانهم وأصولهم, أن الطوارق من أصول امازيغية استوطنوا الصحراء الإفريقية الكبرى, والأكراد من أصول «هندو –هندو أوربية» استوطنوا أجزاء مقسمة بين العراق وإيران وسورية وتركيا,واليهود من أصول «سامية « اغتصبوا ارض فلسطين لإقامة وطن قومي ديني لهم. إذ أريد للمشروع أن يتخذ من التجربة اليهودية في إقامة وطن قومي المثل الاوجب على الحركات الانفصالية في استنساخه لتحقيق مبتغاه في الاستقلال بدولها,التي تسعى إلى إقامتها على أساس قومي _كما تراه هذه الحركات _ وهذا ماعبر عنه أبو بكر الأنصاري زعيم المؤتمر الوطني لتحرير الازواد, الذي جعل من مشروع «الهلال السامي»ركيزة لإقامة»دولة الطوارق»بقوله:»إحياء قومية بني إسرائيل نموذج يمكن تطبيقه مع القومية التارقية,الرأي العام الإسرائيلي يستذكر في شخصي»أبوبكرالأنصاري»الزعيم الإسرائيلي «تيودورهرتزل»الذي يفاوض القوى الكبرى على قيام دولة إسرائيل,وهو ما سيتكرر مع الطوارق».

أما موقع الأكراد من ثالوث الهلال المرجو إقامة أركان تحالفه فتماهى مع سعي الطوارق الذين يدين اغلبهم بالإسلام إلى إبعاد شبهة استئثارهم من دون غيرهم من الانفصاليين في العالم بالدعم الإسرائيلي, فضم الأكراد إلى الطوارق[36].فحسب أدبيات حركة الازواد والتي ترى نفسها منسجمة تماما مع حركة الأكراد التي كانت تؤكد الكثير من المؤشرات (قبل استفتاء إقليم كردستان بالانفصال عن العراق في25 سبتمبر 2017) أنها مقبلة على تأسيس الكيان السياسي الذي تحلم به,التي تساعدها الظروف التي تمر بها المنطقة, منذ احتلال العراق سنة 2003 على نجاحها[37], تضيف بأنه تحقيق الحكم الذاتي للأكراد ثم تطويره إلى بنية أساسية للدولة بإمكانه أن يكون النموذج المتبع في شمال مالي من طرف حركة الازواد[38].وهذا ما أكده العقيد السابق في الجيش الجزائري»محمد شفيق مصباح» بقوله:»مهما اختلفت التسميات المتعلقة بالكيان المأمول إنشاؤه في الساحل الإفريقي: «الجمهورية الطوارقية» فذلك لن يخرج عن تنفيذ مشروعات غربية ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل أساسا في: تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد كقاعدة عسكرية لإدارة مايسمى» الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي[39]».

لعل هذا المتغير الأخير هو المفتاح الذي يفند فكرة الانفصال لان كل القوى الإقليمية (ليبيا ,المغرب)المؤججة للانفصال تدرك خطر تجدد إقامة دولة للطوارق,وهذا ماأكده د.وليد عبد الحي في أخر دراسة استشرافية له عن مستقبل»النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي» حيث كانت النتيجة احتمال انفصال أقلية من دولة عربية خلال السنوات العشر القادمة هو 13% فقط احتمال اتساع قاعدة الإدارات الذاتية(الحكم المحلي والذاتي)44%.[40]لأنه وحسب رأينا بان الضرر سيكون جماعيا لا فرديا لدول الساحل ودول شمال إفريقيا

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

بالتحديد ولهذا سيعمل القادة في البلدان المغاربية على تبريد فكرة الانفصال،وعدم السير بها في مسارات التصعيد.

4- انعكاسات التحديات الأمنية على الإستراتيجية الجزائرية(إستراتيجية المواجهة):

هناك عدة استراتيجيات متاحة للجزائر في المنطقة تختلف باختلاف الدور الذي يقدر لها أن تلعبه من اجل تحقيق غاية الأمن الإقليمي.

4--1 الجزائر واستراتيجيه المواجهة:

إقليميا:يعتبر التمرد التارقي قضية لا يمكن لدولة ما محاربته لوحدها لما له من صبغة فوق دولاتية وجب توحيد الجهود للقضاء عليه,هذا من جهة ومن جهة أخرى الخوف من تطور الأحداث في دول الساحل وظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[40].كل هذه العوامل مجتمعة استلزمت تضافر الجهود الإقليمية للدول التي تشترك فيها من اجل البحث عن سبل للحد منها من أهم ضروب الجهد الدبلوماسي التي خاضتها الجزائر في مسعاها المتواصل لمكافحة الإرهاب يذكر:[41]

- عملت الجزائر على العمل في تنظيمات إقليمية ومع دول لها نفس الأهداف من اجل احتواء العوائق غير النظامية للأمن القومي الجزائري ومن بين هذه المنظمات نجد COMECوهي لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل,وهي تضم كل من دول الجزائر موريتانيا,مالي والنيجر ومقرها تمنراست تأسست في افريل2010هي اللجنة التي جاءت لسد النقص في مجالات التبادل ألمعلوماتي ولاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية للإرهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان.

- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين:حيث كان الموقف الرسمي للجزائر هو الرفض القطعي لها,لإدراك صانع القرار بان السماح بهذا النشاط يعني توفير مصدر تمويل للجماعات الإرهابية يسمح لها بشراء الأسلحة واستمرارها بالقيام بعمليات إرهابية نوعية خاصة في الجزائر هذا ما دفع بالجزائر بان يكون لها دور مهم قامت به كي يصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية,بعد أن أقنعت الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بضرورة تبنيه.وفي هذا الاتجاه يرصد تصريح وزير الشؤون الخارجية (السابق)»مراد مدلسي»الذي قال فيه على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر2010:»**العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي,وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة احتجاز الرهائن ودفع الفدية,سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب.**»وهو المدخل الأساسي الذي بني عليه الموقف الجزائري من السياسة الفرنسية معبرة عن امتعاضها حيال ما صدر منها باءتاحة الفرصة أمام دفع الفديات إلى الإرهابيين مقابل إطلاق سراح رعاياها المختطفين في منطقة الساحل الإفريقي متسببة بزيادة حدة التوتر في المنطقة بعد تجاهلها للجهود المبذولة لحلحلة الأزمة سياسيا والقيام بالتدخل العسكري. وفي مقابل ذلك استطاعت الجزائر

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

أن تلعب دورا محوريا في خلق إجماع إقليمي ودولي, باستمالة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم موقفها إلا أن كل هذه المساعي اصطدمت بالموقف الفرنسي المتحفظ على اللائحة القاضية بتجريم دفع الفدية نظرا للدور الفرنسي الفعال الذي تريد لعبه في المنطقة انطلاقا من فكرة «عقدة الارتباط الاستعماري»وهو ما يتقاطع مع الرؤى الجزائرية تجاه المنطقة حيث عملت:

-**داخليا**:حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا,وخاصة بعد تصاعد موجة العنف في الشهور الأخيرة,وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة طائرات,فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية من العاصمة الليبية طرابلس,كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها,وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سونطراك,كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر الماضي على إجراءات أمنية وعسكرية لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر,وخلال الفترة الماضية قام الجيش بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا خاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير2013ومع اقتناع أن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق لاستعادة الدولة,بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار إذ كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة «**احمد ميزاب**»عن مضمون المبادرة الجزائرية القائمة على «جمع الفرقاء أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى,والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها[42].

إلا أن الجزائر وفي ظل رفضها للحل العسكري للازمة الليبية تواجه الكثير من التحديات إلاقليمية كانت أو دولية,مما اضطرها إلى زيادة الإنفاق العسكري لتعزيز قدراتها الأمنية وهذا مالوحظ ابتدءا من انطلاق الأزمة الليبية.

خاتمة:

تبقى مدخلات التسوية السياسية للازمة الليبية الفيصل الأساس للقضاء أو على الأقل الحد من كل أنواع الفشل الأزموي في المنطقة من(تجارة سلاح,وانتشار التنظيمات المسلحة)وهذا خاضع لنجاح التسوية السياسية كضرورة الحفاظ على وحدة الصف والهدف بين الأطراف المكونة للمعارضة خلال مرحلة التفاوض في ظل السعي الجزائري الحثيث للجمع بين الفرقاء(فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني,وشخص خليفة حفتر) الذي سرعان ما توصل إليه الرئيس الفرنسي المنتخب «ايمانويل ماكرون» في ظل التوجه الساحلي ألمغاربي الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء بعض القضايا الساعة كالأزمة الليبية إلا أن ذلك لم يؤتى ثماره للتوافق إذ كان لذلك رسالة رسمية فرنسية مفادها أن فرنسا لم تعد تعتمد على الجزائر باعتبارها الفاعل

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

القوي المكلف لحلحلة قضايا الإقليم وهذا يستدعي محاولة البحث عن فاعلية اكبر للسياسة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بما يخدم مصالحها ورؤيتها للحل فان تعميق فاعلية السياسة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية يجب أن تراعي عنصرين أساسيين:[43]

-1 ضرورة الفصل بين الرضا الأمريكي عن الدور الأمني الذي تؤديه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي وبين رؤيتها لتسوية الأزمة الليبية،وهذا الدور تؤكد عليه السياسة الخارجية الأمريكية باستمرار أخرها ما ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول مكافحة الإرهاب ، فصحيح أن هذا الدور يشكل نقطة قوة في السياسة الخارجية الجزائرية ولكن لا يجب الارتهان إليه بشكل حصري في بناء المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية لان هناك طرف محلي» الجنرال حفتر»يتم التسويق له إقليما ودوليا على انه الأقدر على الحسم العسكري اتجاه التنظيمات الإرهابية. وحتى الجزائر التي تدعم حكومة الوفاق الوطني لا يمكن لها أن تغفل حقيقة «خليفة حفتر وروابطه مع قبائل الطوارق كونه ينتمي لقبائل «التبو» الذي تؤهله بان يحرك الملف التارقي من جديد وبالتالي تفتح الجزائر جبهة جديدة لصراع «الانفصال»الذي يعتبر كورقة ضغط رابحة للكثير من للأطراف الإقليمية المناوئة لها(المغرب),وهذا ما يفرض على الخارجية الجزائرية بالتعامل وفق مايسمى»بالدبلوماسية الحذرة»

-2فاعلية المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية مرتبطة أيضا بضرورة الانفتاح على دعم العمل في الميدان,الذي يعني تعزيز الآليات العملية لدعم وجهة النظر الجزائرية،فالتنسيق مع الأطراف الإقليمية أمر مطلوب ولكن لا يجب الرهان عليه كمسار وحيد،أي ضرورة التفكير في مسار معزول عن التنسيق مع الأطراف الإقليمية التي يزداد تزمتها اتجاه الأطراف المحلية الداعمة لها.وبالرغم من طرح « قضية الثروة» كقضية جديدة في الأزمة الليبية بعد الصراع الدامي على منطقة الهلال النفطي، ومع ذلك تظل القضية الأساسية هي قضية الشرعية وفي هذا الإطار من المهم المبادرة إلى استصدار قرار من منظمة الأمم المتحدة يوضح الطرف الشرعي في الأزمة الليبية ، فاتفاق الصخيرات(برغم بعض الاختلالات الموجودة فيه)توج بتشكيل حكومة الوفاق الوطني بقيادة « فايز السراج «كان تحت رعاية أممية ولذا من المهم العمل على استصدار هذا القرار لتحديد الطرف الشرعي الممثل للشعب الليبي.

ومن ناحية أخرى لم يدخر الجهد الدبلوماسي الفرنسي في الأزمة الليبية فحسب, وإنما كان لمكافحة الإرهاب في مالي نصيب من الزيارات المكوكية لماكرون,حيث تم تأسيس»جيش الساحل ضد الإرهاب» لتعزيز الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة, حيث رحبت فرنسا في 30 يونيو الماضي بقرار مجلس الأمن 2364 الخاص بتمديد عمل بعثة الأمم لتحقيق الاستقرار ومحاربة الإرهاب, والجريمة المنظمة في مالي المعروفة بـ «المينسما».كما استطاعت فرنسا أن تضغط على دول الساحل وعلى رأسها مالي لمحاولة استصدار طلب إنشاء قوة عسكرية افريقية في هذا البلد لمحاربة الجماعات الإرهابية,هذا بعد فشل باريس في إقناع واشنطن بأخذ موافقتها في السماح لها بتشكيل قوة تحارب الإرهاب في منطقة الساحل,جملة هذه التطورات في مواقف القوى الكبرى يغلبها طابع واحد هو»

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

تكالب القوى الكبرى وفق ما يحقق مصالحها» فالبراغماتية الأمريكية في الموافقة على قرار من غيره (ازدواجية المعايير) له تفسير واحد فحواه: قطع الولايات المتحدة الطريق أمام فرنسا وعدم السماح لها بالحصول على موافقة أممية غرضها انتزاع الشرعية الدولية على هذه القوة , حتى يتسنى لها المضي قدما في حلمها القاضي بإقامة « قاعدة الافريكوم» و داعية بأنها من اجل تقديم المساعدة للجيوش الإفريقية لمحاربة الإرهاب وإقامة هذه» القوة» سيضعف من حجتها لإقامة القاعدة العسكرية.

لذا يجب على الخارجية الجزائرية أن تكون أكثر حرصا وتكيفا مع كل ما يجري من حولها من تحركات إقليمية كانت أم خارجية هدفها الأول تحييد الجزائر عن دورها في الساحل الإفريقي أو على الأقل تبعيته وفق مصالحه لا مصالحها,لأنه في الأول وفي الأخير يبقى استقرار أمننا الوطني مرهون باستقرار الساحل الذي يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر.

وعلى هذا الأساس ينبغي:**ضرورة انتقال الرؤية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل من التصور المبني على»تامين الحدود»إلى صياغة إستراتجية إقليمية اتجاه هذه المنطقة**.وذلك لان هناك أكثر من عامل تفرض ضرورة اهتمام صانع السياسة الخارجية الجزائرية بصياغة إستراتيجية إقليمية وهذه العوامل تتمثل فيما يلي:

أ-**تشابكك التهديدات الأمنية الصادرة من منطقة الساحل بالنسبة للأمن القومي الجزائري** لا من حيث العلاقة المباشرة مع دول المنطقة،ولا من حيث تأثيرات النفوذ الفرنسي التقليدي،ولا من طبيعة وتحولات الإستراتيجية الفرنسية اتجاه المنطقة ، بالإضافة إلى تعقد الأزمات الإقليمية، وقبل كل ذلك سياسات الدول المجاورة المنافسة للجزائر وأيضا التهديدات المرتبطة بالفواعل من غير الدول، وهذه التحديات شديدة الترابط مما يزيد في مستوى تأثيراتها.

ب-**العلاقة المباشرة بين الاستقرار الإقليمي والاستقرار الداخلي**،فالجزائر تملك قدرات عسكرية هائلة تسمح لها بحماية حدودها،ومع ذلك فان طبيعة التحديات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي هي تهديدات غير نظامية لا يمكن مواجهتها من خلال الاعتماد على القدرات العسكرية لوحدها،فاستهداف الاستقرار الداخلي للدول،أصبح مرتبط بمفهوم «حروب الجيل الخامس»والتي تعتمد على توريد مصادر التهديد من البيئة الإقليمية من اجل تفجير المجتمعات من الداخل، وتحقيق الاستقرار الإقليمي هو أكثر ما يجفف منابع تلك التهديدات وتحقيق هذا الهدف هو احد العوامل المحفزة لضرورة التفكير في صياغة إستراتجية إقليمية اتجاه المنطقة.

ج-**مجاراة الإستراتجية الإقليمية الفرنسية**: بحكم إدراكها لأهمية بناء إستراتجية إقليمية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي توجهت فرنسا منذ وصول الرئيس» ايمانويل ماكرون « إلى إعادة تبني نمط جديد من الإستراتجية اتجاه منطقة الساحل من خلال تبني نمط «إستراتجية الأمن التعاوني»وذلك لاعتبارات داخلية تتعلق بتخفيض الميزانية العسكرية في إطار الالتزام داخل منظمة الاتحاد الأوربي.[44]

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

وبالنسبة للجزائر فان إنشاء هذا التكتل يعتبر كيانا موازيا لما يسمى تجمع دول الميدان الذي يضم خمس دول هي مالي والتشاد وموريتانيا والنيجر بالإضافة إلى الجزائر,**ما هي الإستراتجية الإقليمية المناسبة للجزائر أو بمعنى أخر الإستراتيجية الأكثر خدمة للمصالح القومية الجزائرية** ؟ تتعدد أنماط الإستراتجية الإقليمية للدول فهناك إستراتجية الانغماس الانتقائي الذي تعتمد على تجزئة المنطقة على حسب القضايا ولا تتناسب هذه الإستراتجية مع العقيدة العسكرية للجيش الجزائري القائمة على الالتزام داخل الحدود،أما الإستراتجية الثانية فهي إستراتجية» التفوق الإقليمي»والتي تقوم على الربط بين الاستقرار الإقليمي والهيمنة الإقليمية للدولة ولا تعتبر هذه الإستراتجية واقعية بالنسبة للجزائر لا من حيث عدم جاذبية فكرة الهيمنة في السياسة الخارجية الجزائرية ولا من حيث إمكانية الاصطدام بالإستراتجية الإقليمية لدول أخرى.وتبقى» **إستراتيجية الأمن التعاوني** «هي:الإستراتجية الأكثرواقعية بالنسبة للجزائرمن حيث عدم قدرة النظام الجزائري على تحمل تكاليف الحماية الإقليمية منفردا في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمربها البلاد .

_الهوامش:

-1مصطفى صايج,**التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي** ,في الآليات والرهانات في إشغال الملتقى الوطني:منطقة الساحل والصحراء(الواقع والأفاق).النادي الوطني للجيش,الاثنين 12اكتوبر 2012,ص23.

-2علاق جميلة,**إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**,ص2.

3-Alain Antil et David Vigneron**. Le SahEL.entre rentes et economie de subsistenc** . on Le Sahel En Crise. Questions international N 58 –Novembre 2012. La documentations Francaise.p52

4-**AFRICAnEconomicOutlook**..SustainabCities and Structural Transformation. AFDB ,OEC ,UNDP,2016.P25

Abdoulaye KONATE et Hamacire **DICKO .MALI (Perspectives économiques en Afrique © BAfD, OCDE, PNUD)** 2017 P3 -5

6–عبد الوهاب رزيق,**الرهانات الإقليمية في الساحل**,في إستراتيجية القوى الكبرى,النادي الوطني للجيش,الاثنين 2015,ص61.

-7ساحل مخلوف,**الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن الجهوي**,في الساحل ضمن إستراتيجية القوى الكبربص171.

-8محمد بوبوش,**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**,عمان:دار الخليج للنشر والتوزيع,2016,ص19.

-9ساحل مخلوف,مرجع انف الذكر,ص171.

-10عبير شليغم,**النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية**،في الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ,الجزائر:دار الجامد للنشر والتوزيع,2015,ص401.

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية

-11فول مراد,**الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن** ,من حوارات إقليمية وعالمية,ص93.

-12عبير شليغم,مرجع انف الذكر,ص405.

-13دالع وهيبة,**أطروحةدكتوراه,السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي من 1999 إلى 2014** من جامعة الجزائر3سنة,2014ص129.

-14منصور لخضاري,**الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر** ,ص17.

-15منصور لخضاري,**السياسات الأمنية الجزائرية**,الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 201,ص225.

-16إسماعيل دبش,**سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي,بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية:دراسة حالة الأزمة في مالي في الساحل** ضمن إستراتيجية القوى الكبرى,ص251.

-17مرجع سابق,ص241.

-18**تطورات الأزمةالليبيةوالإطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار**,من المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. SREGUPT.org 22 of ابريل 2017.

19-خالدفؤاد,**التدخل الخارجي والدور المصري في الأزمة الليبية**.المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية,تاريخ 5فبراير www.eipss-eg.org./2/0/398.2016

20- **تعقيدات المشهد الليبي وادوارالقوى الدولية** .المركزالمصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية,.efsregypt org /l مايو 2017

-21**الأزمة الليبية إلى أين**,خريف الأزمات العربي,الأردن:مركز دراسات الشرق الأوسط,العدد: 13,مارس2017,ص14.

-22شحماط مراد,**تأثيرالدور الخارجي ,على استقرارالدولة في منطقة الساحل الإفريقي وحدوده**, في حوارات إقليمية وعالمية,ص78.

-23حافظ النويني,**أزمة الدولة مابعد الاستعمارفي إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي)** جامعة محمد الخامس,الرباط,ص63.

-24فول مراد,مرجع انف الذكر,ص94.

25-Stewart prest.John Gaz .**David Carmont.Conference on Canada,Spolicy Tward Fragil,Failed and Dangerous States World bank, Sahel Drought Situation** Report N5 :Burkina faso ,Chad ,Mauritania,Mali,niger, www.world bank , org ;April2012.p1

-26عبد الوهاب بن خليف,**دور الجزائر في مواجهة التهديدات الافليمية في الشمال والساحل الإفريقي**.في

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086
رئيس تحريرها عجيلا هويدا مجلة دورية سداسية

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

حوارات إقليمية وعالمية,ص182

-27**الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن ألمغاربي**.في كتاب المؤتمر ألمغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة 2013,ورقلة,ص10.

-28ساحل مخلوف,مرجع انف الذكر,ص173.

-29فول مراد,مرجع انف الذكر،ص97.

-30بهلول نسيم,**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع,ص421

-31منصور لخضاري,مرجع انف الذكر,ص88.

-32عبد الوهاب بن خليف,مرجع انف اذكر,ص185.

-33حفيان عبد الوهاب,**عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل**.في حوارات إقليمية وعالمية,ص53.

-34فول مراد,مرجع انف الذكر,ص89.

-35فول مراد,مرجع سابق,ص99.

-36وليد عبد الحي,**نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي.في كتاب بناء الدولة والأمة في الوطن العربي** .,بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات, 2014,ص93.

-37منصور لخضاري,مرجع انف الذكر,ص263.

-38بهلول نسيم,مرجع انف الذكر,ص263.

-39مرجع سابق.ص457.

-40محمد بوبوش,مرجع انف الذكر,ص26.

-41دالع وهيبة,مرجع انف الذكر,ص240.

-42أميرة عبد الحليم.**تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :التورط العسكري**.مصر:الأهرام اليومي,الصادر ب13 يناير 2015,ص3.

-43بلخيرات حوسين,**الجزائر والأزمة الليبية**. مواد تحليلية ,سبتمبر 2017.

-44بلخيرات حوسين,**الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي نحو بناء إستراتيجية إقليمية**.مواد تحليلية27,11جويلية 2017.